دور الزكاة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر

د/هدى معيوف
جامعة سوق أهراس

الملخص :

تتحقق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر من خلال الوصول للتوازن الاقتصادي الكلى المرتكز على العدالة في توزيع الثروات والمداخيل والتحكم في الاختلالات المالية النقدية المؤدية للتضخم والبطلة والفقر.وتعد الزكاة احد الدعامات الأساسية لاقتصاد الدولة الإسلامية والتي تعتبرادة مالية نقدية تعمل على الحد من الاختلالات المختلفة خاصة للتخفيف من حدة مشكلتي الفقر والبطالة في الجزائر ودورها بين المرتجى منها والمتاح فعلا.

Abstract :

Goals of economic Policy in Alegria through Access to macroeconomic balance based on équitable distribution of wealth and income and control the fiscal imbalances leading to monetary inflation and heroine and poverty، the Zakat Is one of the main pillars of the economy of the State and the tatbradh cash to reduce various distortions especially to alleviate the problems of poverty and unemployment in Alegria and its role between the desired and available.

مقدمة

يعد موضوع السياسة الاقتصادية من المواضيع المهمة التي تستقطب اهتمام الدول من اجل الوقوف على مدى قدرة وفعاليتها في إيجاد الحلول السريعة والمناسبة للمشكلات المطروح ،فضلا عن إيجاد أفضل السبل لتكيفها مع المستجدات والإحداث التي تطرأ من حين إلى أخر على المستوى المحلى والدولي، و الجزائر كدولة نامية شهدت مثل هذا الاهتمام نتيجة الإحداث المتراكمة والسريعة التي عرفتها الساحة الوطنية ،و التي كانت سببا في التغييرات التي حدثت على نطاق السياسة الاقتصادية شكلا ومضمونا.

و كنتيجة لفشل أدوات السياسة الاقتصادية في حل هذه المشكلات فالحاجة تلح إلى وجود أدوات و أساليب أخرى ،و وفقا للمنهج الاسلامي فان الاقتصاد القائم على المبادئ الإسلامية يمتلك أداة الزكاة على اعتبارها من الأدوات المالية و النقدية الفاعلة والمدعمة لأثر أدوات السياسة الاقتصادية ،و التي لها من القدرة ما يسهم في ضبط التضخم وعلاج حالات الانكماش والركود و المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي.

و عليه فان السؤال الذي سنجيب عنه في هذه المداخلة هو: **كيف تساهم الزكاة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر ؟**

1- ماهية السياسة الاقتصادية :

عرفت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى غاية يومنا هدا تطورات هامة في مجال السياسة الاقتصادية وأول بوادر هذه السياسة الحديثة ظهرت على يد المفكر " فريدريك ليست " الذي نادي بضرورة تدخل الدولة لحماية الصناعات الناشئة في ألمانيا بواسطة سياسة جمركية تنفذها الحكومة لمعالجة مشاكل ظرفية فقط , ونتيجة تسارع الإحداث وبروز المشكلات الاقتصادية وبلوغ ذروتها تنامي فكر جديد ينادي بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ككل, ذالك في إطار سياسات تهدف لمعالجة مشكلات الدورة, والفضل في نشأة هذا التيار يعود إلى النظرية الكنزية التي أعطت مفهوم حديثا للسياسة الاقتصادية وذالك بالاعتماد على السياستين المالية والنقدية بدل على آلية السوق والسياسة النقدية , وبمعنى أخر التزاوج بين نظام آلية السوق وتدخل الدولة وهو ما سمح بوضع الأسس النظرية للسياسة الاقتصادية والمتمركزة على سياسة إدارة الطلب ونتيجة للمنافسة الشديدة وما نتج عنها من ركود واستمرار التضخم والبطالة وعدم القدرة على تحقيق تنمية

مستدامة ظهر توجه أخر أخذت به المدارس الجديدة كالكنز يون الجدد والنقديون الذين رفضوا العلاج ألكنزي للمشاكل السابقة ووضعوا طرق معرفية حديثة لكيفية إدارة المؤسسات الحكومية للسياسات الاقتصادية.

1_1 مفهوم السياسة الاقتصادية: تعددت المفاهيم العلمية المرتبطة بالسياسية الاقتصادية نذكر منها(1):

ـ مفهوم " جيف جن " يرى هذا الكاتب إن السياسة الاقتصادية ماهي في الحقيقة سوى مجموعة من الحلول الاقتصادية توضع بغرض التأثير على الأحداث الاقتصادية .

انطلاقا من المفاهيم السابقة يمكن إعطاء مفهوما شاملا للسياسة الاقتصادية وهي القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة من اجل استخدام اقل حجم من الموارد لتحقيق اكبر عدد من الأهداف الاقتصادية للاقتصاد القومي خلال فترة زمنية معينة .

1ـ 2: أهداف السياسة الاقتصادية : تختلف أهداف السياسة الاقتصادية في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة، ففي الدول النامية تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، بينما يحتل هدف النمو المستمر المكان الأول في البلاد المتقدمة بالنسبة لأهدافها الاقتصادية، وعليه فان أهداف السياسة الاقتصادية في الأدب الاقتصادي تتمثل في: (2)

ـ تحقيق النمو الاقتصادي بمعنى الارتفاع المستمر في الإنتاج والمداخل وثروة الأمة بشكل عام .

ـ استقرار التشغيل أو التوظيف بمعنى المحافظة على حالة التشغيل للطاقات الإنتاجية والموارد الاقتصادية والمادية البشرية المتاحة.

ـ الاستقرار في الأسعار وذالك في حالتي التضخم والكساد.

ـ التوازن في ميزان المدفوعات : يعتبر تحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات من الأهداف الكبرى خصوصا بالنسبة الاقتصاديات المفتوحة التي تعتمد بالدرجة الأولى , فأي اختلال في الميزان التجاري سيتعدى أثره وبشكل إلي ميزان المدفوعات.

1ـ3 : أدوات السياسة الاقتصادية : إن نجاح أو فشل إي سياسة اقتصادية يعتبر إلى حد بعيد مرهون باختبار أدواتها , حيث تستخدم الحكومات في إطار سياستها الاقتصادية مجموعة من الأدوات لتحقيق أهداف محددة سواء على المدى القصير أو المتوسط أو الطويل وتشمل الأدوات التالية :

أ/ السياسة النقدية: وتعرف على أنها مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية على نطاق الدولة لتحقيق أهداف محددة (3).

ب/ الشبكة المالية : هناك ثلاث أدوات أساسية للسياسة المالية: وهي الضرائب التي تحصلها الحكومة والنفقات العامة والموازنة العامة وحيث تستعملها لتحقيق أهدافها المتمثلة في : تحقيق الاستقرار الاقتصادي المتمثل في : محاربة مشكلتي التضخم والانكماش , الرقابة على التغيرات التي قد تحصل في المتغيرات الكلية.

ج/سياسة التجارة الخارجية: وهي تعد من أهم الأدوات في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية لما تستخدمه من أدوات كمعدل التبادل التجاري والتعريفة الجمركية, وهي أدوات تستخدمها السياسة التجارية للتأثير على تكلفة الواردات وأسعار الصادرات وميزان المدفوعات.

إلى جانب الأدوات العامة السابقة هناك أدوات أخرى نذكر منها: السياسة الاستثمارية والاستهلاكية , سياسة التوظيف وكلها تعد من الأدوات المهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تستخدم الاستثمار الأجنبي لتحريك عجلة الاستثمار، وضريبة المبيعات لما لها تأثير على الاستهلاك العام ومعدلات الأجور التي قد تؤثر على كل من تكلفة العمل والإرباح المحققة.

2- الزكـــــــــــــــاة:

يعد الاقتصاد الإسلامي اقتصادا تنمويا بالأساس وتعتبر فريضة الزكاة من أهم وسائل الاقتصاد الإسلامي لتحقيق التنمية الشاملة إي أعمار البلاد أعمارا مستمرا ومتوازنا.

2 ــ 1: اثر الزكاة على المتغيرات الاقتصادية:

تؤكد الدراسات على الدور الهام الذي تلعبه الزكاة في الاقتصاد وذالك من خلال أدوارها التمويلية والاستثمارية والتوزيعية في تحريك الفعاليات الاقتصادية, والتحقيق من حدة مشكلتي الفقر والبطالة بالإضافة إلى تأثيرها على الاستهلاك،الادخار و الإنتاج...الخ.

1/ اثر الزكاة على الاستهلاك :تعتبر الزكاة مدفوعات تحويلية من الأغنياء والفقراء، فهي تقوم بعملية نقل وحدات دخول الأغنياء إلى الفقراء، وبذالك تستحدث قوى شرائية جديدة باعتبارهم عناصر استهلاكية يتمتعون بميول حدية استهلاكية عالية , وذالك لأنهم بحاجة دائمة إلى إشباع رغباتهم وحاجاتهم الضرورية مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات

الطلب الكلي للاستهلاك في السوق ويترتب على ذالك زيادة الطلب الفعال فتروج الصناعات الاستهلاكية (4).

وتؤدى الزكاة إلى تصحيح وظيفة النقود ومضاعفة التداول النقدي، إذا أنها تؤدى إلى تداول حقيقي مما يؤدي إلى المساهمة في تحقيق الإغراض الاقتصادية مثل زيادة الإنتاج، وذالك عن طريق توفير السيولة النقدية كمصدر التمويل.

2/ أثر الزكاة على الاستثمار:

إن الزكاة لا تنقص المال بل تزيده بركة ونماء، فهناك أحاديث صريحة تحث المسلم على استثماره أموال الزكاة بشكل مباشر حتى لا تأكلها الصدقة، كما حرم الإسلام كنز المال وعدم دفعه للنشاط الاقتصادي.

كما إن فرض الزكاة على الموارد الاقتصادية غير المستغلة في العملية الإنتاجية سوف يدفع بأصحابه هذه الأموال إلى بيعها والتخلص من تحمل مبلغ الزكاة عليها كالأرصدة النقدية والأراضي التي يحتفظ بها أصحابها، لان الزكاة سوف تعمل على أكل وعائها تدريجيا , لذا يفترض إن يعمل على تثمير أمواله بهدف الحصول على عائد منها، وربما يفكر في استغلالها في أوجه نشاط لا تفرض عليها زكاة بمعدلات عالية،اى المشروعات الصناعية والتجارية التي تعطي فرحه لزيادة الفعالية، كما سيكون هناك حافزا لزيادة الاستثمارات رغم انخفاض العائد طالما أنها تحقق ما يكفي لسداد للزكاة والمحافظة على قيمة الأموال، فالزكاة تعمل على سرعة دوران رأس المال لأنها نفرض على رأس المال والدخل المتولد عنه معا وليس على الدخل فقط، فالإنفاق من حصيلتها لفئة مستحقيها من شانه إن يحرر قوة عاملة تساهم في الإعمال الاقتصادية بما يعود على المجتمع بمزيد من الإنتاج الذي من شانه نزيد فرص الاستثمار.

ويمكن كتابة دالة الاستثمار في اقتصاد لا ربوي يطبق الزكاة من الشكل الأتي(5):

$$I = I - U(R - Z)$$

حيث:الاستثمار المستقل:I /عائد المشاركة:R /نسبة الزكاة: Z/ معلمة الاستثمار ثابت:U

3ــ اثر الزكاة في العمل وزيادة التوظيف والقضاء على البطالة : للزكاة اثر كبير وواضح على زيادة فرص العمل والتقليل من البطالة والحد من مشاكلها، فالزكاة كما عرفنا تؤدي إلى زيادة الاستثمار ودفع الناس للبحث عن مجالات يستثمرون فيها أموالهم ومن ثم زيادة الاستهلاك بشكل مباشر وهذا يؤدي إلى زيادة الإنتاج، وهذا من شانه إن

يؤدي إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة إي استغلال الموارد المعطلة في الاقتصاد، إذ ربما تكون بعض المؤسسات لا تعمل بطاقتها الإنتاجية الكاملة، وان عملت بطاقتها الإنتاجية فان اثر الزكاة سيؤدي إلى زيادة القاعدة الإنتاجية على المدى الطويل.

نتيجة للآثار السابقة فانه ستكون هناك فرص عمل جديدة والتي بدورها تلعب دورا مهما في إعادة توزيع الدخل والثروة بين إفراد الأمة على جميع المستويات، وهذا يؤدي إلى تضييق الفجوة بين دخول الأغنياء والفقراء لما له من تأثير مباشر وفعال في كثير من مشاكل البطالة، لان ظهور قوة شرائية جديدة نتيجة لزيادة الطلب الفعال يؤدي إلى زيادة الإنتاج مرة أخرى وسيوجد فرص عمل جديدة وهكذا باستمرار .

ودون شك إن رواج الصناعات الاستهلاكية يؤدي إلى رواج صناعات السلع الإنتاجية المستخدمة في صناعات السلع الاستهلاكية وبمعنى أخر يزيد الإنتاج وتسود العمالة وهكذا فان الزكاة تعمل على الحد من الكساد وزيادة العمالة (6).

وبهذا نستطيع القول إن الزكاة ليست إعطاء مؤونة أو كساد فقط وإنما إيجاد قوة عاملة بتامين أدوات الحرف لمن له حرفة أو صنعة ، ورأس مال لمن يقدر على التجارة أو يملك أرضا أو عقارا يدر عليه دخلا يكفيه وفي هذا توجيه لتشغيل القوى العاملة المعطلة.

4 ــ دور الزكاة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي :

4ــ 1 مساهمة الزكاة في ضبط التضخم : تخفف الزكاة من التضخم في حالة زيادة الطلب عن العرض , حيث تكون النقود المتاحة داخل المجتمع اكبر من قيمة السلع المعروضة وهو ما يدفع الأسعار للزيادة فترتفع الأجور لتلبية زيادة الأسعار وهكذا دواليك ويكون لتطبيق فريضة الزكاة أثره في ضبط التضخم من خلال(7) :

ــ انتظام انسياب حصيلة الزكاة عند بداية كل حول قمري، حيث يوفر كميات النقد اللازمة للتداول دون الحاجة إلى لجوء السلطات النقدية لعمليات الإصدار النقدي.

ــ تطبيق تشريع الزكاة يضمن توفير حد الكفاية لجميع إفراد المجتمع ويتجه المجتمع بصفة عامة للإقبال على السلع الأساسية ويحول هذا دون ارتفاع مستويات الطلب على الاستهلاك الكمالي.

ــ لا يمكن اعتبار الحجة المائلة باحتمال إقبال المسلمين على إنفاق كل مخولهم وثرواتهم تفاديا لإخراج الزكاة فهي حجة لا يمكن ان تطبق على السلع التجارية

والصناعية والخدمية، حيث لا يعقل إن يبدد مالكها كل ربحه ورأسماله لمجرد تفادي دفع الزكاة.

تمكن الزكاة من خلال إسهام المدينين (الغارمين) (وهم الذين لزمتهم ديونهم وعجزوا عن سدادها ولا يكون دينهم في معصية) في مزاولة حرفتهم ، ومن ثم فانه لن يحتاج إلى الزكاة مرة أخرى , وبالتالي يستفيد الاقتصاد الوطني من وراء استغلال هذه الطاقات العاطلة بتحويلها إلى طاقات منتجة ومن ثم حصولهم على دخول فيزيد الإنفاق وهذا الأخير يؤدي إلى زيادة الإنتاج .

كما تستخدم الأدوات النقدية الزكوية للتخفيف من ظاهرة التضخم عن طريق التأثير في طرق الجمع والتحصيل وكذا توجيه أساليب إنفاقها وهي:

4ـ1ـ 1 الجمع النقدي لحصيلة الزكاة: من اجل التقليل من حجم الكتلة النقدية في التداول وتقليل حدة التضخم ، تقوم الدولة بجمع الزكاة نقدا وبهذه الطريقة تستطيع إن تحجم كميات هائلة من الأموال النقدية عن التداول هذا من جهة ومن جهة أخرى توزع الزكاة على المستحقين في صورة عينية على شكل سلع وخدمات مما يعني تخفيض حجم الكتلة النقدية المتداولة ، وفي الوقت نفسه توفير معروض سلعي إضافي في السوق مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار مرة أخرى.

4-1-2-الجمع المسبق لحصيلة الزكاة: يمكن للدولة إن تستخدم وسيلة تعجيل الزكاة في سنة معينة وذالك بغية التأثير ألتخفيضي على الكتلة النقدية المتداولة للحد من الآثار السلبية للتضخم، بل يجوز تعجيلها لحولين أو أكثر.

4ـ 1ـ 3 التغيير النوعي لنسبة توزيع الزكاة: إن توزيع حصيلة الزكاة بين السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية والإنتاجية سيؤدي إلى زيادة العرض الكلي من خلال الإنفاق الزكوي الإنتاجي والاستثماري،وذالك سيسهم في تقليص حدة الضغوط التضخمية.

4ـ 2 مساهمة علاج الزكاة في علاج الركود: يمكن للزكاة إن تلعب دورا مهما في علاج الركود الاقتصادي وذالك برفع الطلب الكلي فالزكاة دافع للأموال نحو الاستثمار ونظرا لان الإسلام لا يتعامل بالفائدة فان هذه الاستثمارات ستكون في أصول إنتاجية تحتفظ بالقيمة الحقيقية لرأس المال قي صورة قوة شرائية حقيقية وذالك من خلال الآليات الآتية.

4-2-1 دوام دفع الزكاة طوال العام: أوجب الشرع الزكاة في كل عام مرة غير أن الناس يختلف عليهم استفادة المال فيفيد الرجل نصاب المال في الشهر، ويملكه الأخر في

الشهر الثاني ويكون الثالث في الشهر الذي بعدهما تم شهور السنة كلها ، ومعنى ذلك أن تأثير الزكاة في الحد من الركود الاقتصادي يستمر على مرار العام بالكامل، ويلاحقه إلى أن تختفي مشكلة الركود الاقتصادي.

4-2-2 **الجمع العيني للزكاة:** إذ تستطيع السلطات النقدية أن تجبى الزكاة عينا، كما يمكنها أن تقوم بتوزيع ما جمعته بصورة نقدية، معا يعني إضافة كمية من النقود إلى التداول فيزيد حجم الطلب الفعلي، فترتفع الأسعار فيحدث الانتعاش المرغوب.

4-2-3 **زيادة الإنفاق الاستهلاكي الزكوى:** إن الزكاة تحفز الاستثمار من خلال زيادة الاستهلاك ومن ثم الإنتاج ،حيث إن إنفاق الزكاة على مصارفها من مساكين وفقراء وابن السبيل يؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي الاستهلاكي لهذه الفئة مما يؤثر على قطاع الإنتاج فيرتفع حجم الإنتاج و زيادة الطلب الكلي فيزيد من حركة المبادلات ويسهم في تغيير مستويات الركود والانكماش ومضاعفة معدلات النمو الاقتصادي.

4-2-4: **الرفع المسبق للزكاة:** إذا كانت موارد الزكاة غير قادرة على مجابهة حال الركود الاقتصادي، فإن بعض الفقهاء لا يرى باسا في أن يخرج المسلم زكاته قبل حلولها بثلاث سنوات، وعليه يمكن تعجيل دفع الزكاة إذا كانت حال المجتمع ماسة إلى الأموال وخصوصا حاجة المضرورين من الأزمات الاقتصادية، ولا شك أن ذلك بغرض المحافظة على الاستقرار الاقتصادي وكذلك التخفيف من حدة الركود الاقتصادي.

2- دور الزكاة في النقود ومحاربة مشكلة البطالة والفقر- دراسة حالة الجزائر-

1- **التعريف بصندوق الزكاة في الجزائر:** انطلاقا من الأحداث التي شاهدتها الجزائر خلال فترة التسعينات من القرن الماضي تم إنشاء صندوق الزكاة بهدف القضاء على الفقر والبطالة، حيث تم تجسيد الصندوق على الواقع كمرحلة أولى سنة 2002، وهو هيئة تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف حيث بدا شاطه سنة 2003،و هو يعمل على تنظيم جمع أموال الزكاة وتوزيعها على مستحقتها، وتتم عملية الجمع على مستوى المساجد وأيضا عبر حسابات بريدية جارية ولائية، ويستعين بثلاثة أنواع من اللجان وعلى مستويات مختلفة وهي: اللجنة الوطنية، اللجنة الولائية واللجان القاعدية على مستوى الدوائر ، التي تنفذ عمليات الجمع والبحث والتوزيع على المستحقين ويرأسها الإمام المعتمد في الدائرة، ويخصص الصندوق نسبة من المبالغ المجمعة والتي تقدم

كقروض حسنة بدون فوائد تتراوح قيمة هذه القروض ما بين 50,000دج و 300,000دج تسدد خلال أربع سنوات(8).

2- الجوانب المختلفة لصندوق الزكاة الجزائري: وكلها في إطار من الأحكام والضوابط الشرعية وهي كالتالي(9):

2-1- الجوانب القانونية لصندوق الزكاة: هناك نظام قانوني عام للزكاة فيها تؤدي صناديق الزكاة في المؤسسات المالية الإسلامية دورا وجوبيا شرعيا لإحياء فريضة الزكاة في المجتمع وتمكينها من أداء دورها المنشود، ومن هنا يتعين أن يتمتع صندوق الزكاة بوضع قانوني بنص في قانون إنشاء المؤسسة المالية على صندوق الزكاة ونظام عمله.

2-2- الجوانب الاقتصادية لصندوق الزكاة: إن الأثر الاقتصادي للزكاة يقوم على تنفيذه وتطبيقه كنموذج عملي على وجه الخصوص لتسيير أصحاب المهن و الحرفيين ممن لايملكون أدوات الإنتاج،و بالتالي تمكينهم من تكوين قاعدة إنتاجية لهؤلاء المهنيين و الحرفيين ،و ذلك بقدر تعدد وتنوع هذه المهن والحرف في المجتمع ،و بذلك يعمل هذا الصندوق على تحويل الطاقات العاطلة من مستحقي الزكاة إلى طاقات منتجة .

2-3-الجوانب الاجتماعية لصندوق الزكاة (التكافل الاجتماعي) :ويتجلى ذلك في نماذج عديدة من مصارف الزكاة في حالات الزواج، المرض،الوفاة، الحج وموجهة أعباء الكوارث والعمليات الجراحية و الظروف الطارئة والحالات الضرورية و العجز عن الكسب، والاهم في ذلك الأمن والاطمئنان في المجتمع و إحساس ومعرفة هؤلاء بان حقوقهم محفوظة .

3- واقع صندوق الزكاة الجزائري:

3-1- تنامي الحصيلة الوطنية لزكاة الأموال: منذ إنشاء الصندوق وحصيلة الزكاة في نمو وازدياد إلى غاية 2006، بيني تسجل انخفاض في معدلها لسنتي 2007 و 2008 بمعدل- 1 و - 11 على التوالي، لكنها عادت للزيادة والنمو في السنوات الأخيرة، والجدول الموالي يوضح ذلك (10)

الجدول قم (1): تتمكن الحصيلة الوطنية لزكاة الأموال للفترة 2003- 2012

السنوات	2003/1424	2004/1425	2005/1426	2007/1427	2008/1428
حصيلة الزكاة(دج)	118158269,4	200527635,5	367187942,8	483584931,3	478922597

2008/1429	2009/1430	2010/1431	2011/1432	2012/1433
427179898,3	614000,000	335,000,000	467500,000	484500,000

ويجدر القول بأن مستوى حصيلة الزكاة بصندوق الزكاة الجزائري بعيدة عن واقع الثروة والنشاط الاقتصادي الجزائري، ويرجع ذلك لعدة عوامل منها: أن التجربة حديثة، كما أن المواطن ليس له الثقة التامة في توزيع الدولة للزكاة ويفضل توزيع حصيلتها بنفسه، كما أن أصحاب رؤوس الأموال لهم التزامات اجتماعية اتجاه الفقراء والمعوزين فيفضلون الإشراف الشخصي على توزيعها، بالإضافة إلى عزوف الكثير من الأغنياء على أداء فريضة الزكاة.

3-2- تنامي الحصيلة الوطنية لزكاة الفطر: زكاة الفطر هي شعيرة لا ترتبط بالنصاب بل تفرض على كل سكان البلد والجدول الموالي توضح ذلك (11).

جدول رقم (2): تنامي الحصيلة الوطنية لزكاة الفطر للفترة 2003- 2009

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
حصيلة الزكاة(دج)	57789028.6	1144986744	257155895	320611684	262178602	241944201	270000000
عدد المزكين	577890	1149867	2571559	3206117	2621786	2419442	2700000
نسبة النمو	/	99	124	25	18-	8-	12
نسبة المزكين	1.66	3.30	7.39	9.21	7.53	6.95	7.76

نسجل من الجدول أن حصيلة الزكاة الفطر في نمو وزيادة ولعل ذلك يرجع إلى دور المساجد في عملية الدعوة والتوعية بجمع زكاة الفطر وتوزيعها بشكل منظم لمن يستحقها. كما سجل عدد الأسر المستفيدة من زكاة الفطر نموا متناسبا مع نمو حصيلة الزكاة، حيث تكفل صندوق الزكاة سنة 2009ب 165620 عائلة معوزة في حين كان عدد العائلات المتكفل بها سنة 2003 ب 21000 عائلة فقط، والجدول الموالي يوضح ذلك (12):

جدول رقم (3) : ما هي عدد العائلات التي تكفل بها صندوق زكاة الفطر؟

أما بخصوص المشاريع الممولة من طرف صندوق الزكاة فهي الأخرى شهدت نموا خلال الفترة 2009/2004 حيث بلغ عدد المشاريع الممولة 1200 مشروع سنة 2009 وهو أكبر رقم للفترة، والجدول الموالي يوضح ذلك (13):

الجدول رقم (4): تنامي عدد المشاريع الممولة من صندوق الزكاة

	2004/25	2005/26	2006/27	2007/28	2008/29	2009/30	2010/31
عدد المشاريع	256	466	857	1147	800	1200	1650
نسبة النمو		82	84	34	-30	50	65
تكلفة المشروع	34993,32	236387,09	169282,94	125263,10	160919,46	153500	454839

3- كيفية مساهمة صندوق الزكاة في الحد من مشكلة البطالة: أن مواجهة مشكلة البطالة مسؤولية مشتركة بين الفرد والمجتمع والحكومة ، وفي هذا الإطار تؤدي أموال صندوق الزكاة دورا مهما في الحد من البطالة من خلال تمويلها لمشاريع الشباب بواسطة آلية " **القرض الحسن**" وهذا بغية مزاولة إحدى النشاطات وتبرز أهمية هذا خاصة في الحياة الاقتصادية وذلك أن القرض يقدم خدمة ضرورية للفرد من خلال تمويله للمشروعات الاستثمارية للتنمية المحلية، وبالتالي المحافظة على تماسك واستقرار مكونات الاقتصادي الوطني والمساهمة في الحد من مشكلة البطالة وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن أهم مراحل وإجراءات الحصول على هذا التمويل (القرض الحسن) من طرف الشباب تتمثل فيما يلي(14):

- التقدم بطلب الاستفادة من قرض حسن لدى اللجنة القاعدية للصندوق.
- تحقق اللجنة على مستوى خلايا الزكاة في المساجد بالتعاون مع لجان الأحياء.
- يعد التحقق من أحقيته تصادق اللجنة القاعدية على طلبة.
- ترسل الطلبات المقبولة إلى اللجنة الولائية لصندوق الزكاة.
- تقوم اللجنة بترتيب الطلبات حسب الأولوية في الاستحقاق على أساس الأشد تضررا والأكثر نفعا.
- توجه قائمة خاصة إلى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب المستحقين بغية تكوين الملف وفق الإجراءات المعمول بها لديه.
- توجه قائمة خاصة إلى الصندوق الوطني للتأمين على البطالة لاستدعاء المستحقين بغية تكوين الملف وفق الإجراءات المعمول بها لديه.
- توجه قائمة خاصة إلى بنك البركة بالمستحقين في إطار التمويل المصغر والمدينين (الغارمين) لاستدعائهم لتكوين الملف اللازم.

– توجه القوائم الخاصة بالمستحقين في إطار تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة، المصادق عليهم من قبل اللجنة الولائية إلى بنك البركة، ليقرر نهائيا قابلية تمويل هذه المشاريع أم لا وهذا وفق المعايير التي يعتمدها عادة.

وعليه فبالإضافة إلى القروض الحسنة تقوم الدولة أيضا بمنح إعانات موجهة للاستهلاك وذلك للمساهمة الفعالة في حل مشكلة البطالة عن طريق صندوق الزكاة، والجدول الموالي يوضح ذلك، على اعتبار أنه يتم تخصيص مبلغ قيمته12000دج لكل عائلة شهريا لسداد احتياجاتها، أي ما قيمته 144000دج سنويا:

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
زكاة الاستهلاك مليون دج	1044926,48	1314344,65	1491425,09	1609.383,29	17.58625,28	1512490,83	1875468,45
القيمة السنوية للأجر القاعدي المضمون دج	144000	144000	144000	144000	144000	144000	144000
عدد المستفيدين مليون	5,96	7,26	9,13	10,36	11,18	12,21	0,54
نسبة المستفيدين	14,9	20,9	26,2	29,8	32,1	35,1	30,3

من مؤشرات الجدول أعلاه تبين أن حصيلة الزكاة كفيلة بالقضاء على الفقر في الجزائر، كما أن لها دور في إعادة توزيع الثروة، إلا الإجراءات كثيرة ومتعددة الوجهات والهيئات وهذا ما يعد عائقا من حيث طول المدة والبيروقراطية التي قد تتعرض إليها الملفات في هذه الهيئات ، بالإضافة إلى ما سبق هناك إجراءات أخرى لدى بنك البركة خاصة به لمنح هذه الزكاة.

4– إجراءات وتدابير عامة لتفعيل دور صندوق الزكاة في الحد من مشكلة البطالة :

إن نجاح أي مشروع في تحقيق أهدافه يحتاج إلى مجموعة من المتطلبات والمقومات التي تمكنه من النجاح على أرض الواقع، ومشروع صندوق الزكاة يعتبر من بين المشاريع الجديدة بالاهتمام نظرا للدور الذي تؤديه في القضاء على الكثير من المشكلات التي يواجهها المجتمع، و تعتبر مشكلة البطالة واحدة منها والتي تتمثل في (15):

4–1– توعية المواطنين وأهمية مشروع الزكاة ودوره: وذلك من خلال:

- إعطاء أهمية أكبر للمساجد للقيام بعملية التوعية والتحسس بأهمية المشروع.

- إقامة الندوات والملتقيات من طرف المختصين دائما وذلك في الجامعات والثانويات ودور الثقافة والمؤسسات الاقتصادية.
- مشاركة جميع وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة من خلال الندوات والحصص التي يديرها المختصون في مجالات الشريعة والاقتصاد والمالية.

4-2- تفعيل عملية الجمع والتوزيع لأموال الزكاة: من خلال:

- التركيز في الحملة الإعلامية على أصحاب الأموال.
- تنظيم لقاءات دورية لمسئولي القطاع والوالي مع كبار المزكين.

4-3- زيادة الدعم المادي من الدولة لإنجاح المشروع: إن نجاح مشروع بهذا الحجم وبهذه الأهداف التي يطمح إلى تحقيقيها بحاجة إلى سيولة مادية وذلك من أجل تنظيم الملتقيات والندوات وإعداد الدراسات الخاصة بالصندوق وانجاز الملصقات الاشهارية .

4-4- من حيث الهيئة المشرفة على نشاط الصندوق: وتتمثل في:

- تفعيل دور اللجان المسجدية.
- تعميم صناديق الزكاة المسجدية على باقي مساجد الولاية.

خاتمـــــــــة:

في ختام هذه المداخلة يمكننا القول إن صناديق الزكاة تعتبر أداة فعالة تستحق الاعتراف، ونظرا للدور الكبير الذي تقوم به، بغض النظر عن نجاحها أو فشلها، ألا إنها تعد من الأساليب والسياسات الفاعلة في تحقيق السياسات الاقتصادية للدولة. من خلال تحقيق الاستقرار الاقتصادي والحد من مشكلة البطالة والفقر وتشجيع المشاريع وتكوين قاعدة إنتاجية وبصفة عامة الحد من مشكلات المجتمع.

المراجـــــــع:

1/ وفيق أحمد فوزي، تقييم السياسات الاقتصادية في تحليل أنمـــاط الاســـتهلاك رســـالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 1991، ص ص:01-02

2/ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية، ديوان المطبوعـــات الجامعيـــة، الجزائر، 2003، ص:34

3/ رضا العدل، التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي، مكتبة عين شمس، 1996 ص: 341

4/ عوف محمود الكفراوي، بحوث في الاقتصاد الإسلامي، ص:199.

5- مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2002، ص ص: 204-205.

6- جمال بن دعاس، السياسة النقدية فـــي النظـــامين الإســـلامي والوضـــعي، ط1، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص ص: 245،244

7- مجدي عبد الفتاح سليمان، دور الزكاة في علاج الركود الاقتصادي، مجلـــة الـــوعي الإسلامي، العدد 532، سبتمبر 2010،ا لكويت، على الموقع الالكتروني:
http:// alwaei. Com topics/ view/ Article.

8- غالم عبد الله، فشوش حمزة، إجراءات وتدابير لدعم سياسة التشغيل فـــي الجزائـــر: المستحقات وأوجه القصور، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ،جامعة المسيلة 15/16/ نوفمبر 2011، ص:10

- المواقع الالكترونية:

9) www.alarbnews.com.

10) www.MarwarKF.dZ.ORg consulté le 20/08/2013.

11) www. marwarKF- dz. ORg consulte le 21/08/2013.

12) www. marwarKF- dz. ORg consulté le 21/08/2013

13) www. marwarKF- dz. ORg consulte le 21/08/2013.

14) www. marwarKF- dz. ORg consulté le 21/08/2013.

15/ لعمارة جمال، الزكاة وتمويل التنمية المحلية، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حـــول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائـــر والـــدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بســـكرة21/ 22 نـــوفمبر 2006، الجزائر.